أراء ومناقشات

❊ **من «مجتمع المخاطر» و«الدولة الرخوة» إلى «الغضب» و«الثورة»... ثم إلى أين؟**

منير الحمش

❊ **المسؤولية المجتمعية للمقاولات: مدخل عام**

شكراني الحسين

من "مجتمع المخاطر" و"الدولة الرخوة" إلى "الغضب" و"الثورة"... ثم إلى أين(*)؟

منير الحمش(**)

باحث وكاتب اقتصادي عربي،
ورئيس الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية.

مقدمة

أثارت رائحة الدخان المنبعثة من جسد محمد البوعزيزي، وهو يحترق في سيدي بوزيد، مشاعر الغضب لدى الناس في أرجاء تونس، وأوقدت فيهم مشاعر الظلم والغبن، فتحوّل الغضب إلى ثورة شاملة، انتقلت أصداؤها إلى باقي البلدان العربية، وتركت بصماتها في كل مكان، على نحو متفاوت في حدّته. فقد تحرك الغضب الكامن في مصر وتحوّل إلى ثورة، وسرعان ما زال حاجز الخوف والرعب من القمع الأمني في بلدان عربية أخرى، فتصاعدت حركات الاحتجاج في البحرين واليمن والجزائر، وفي بلدان عربية أخرى، ثم أخذت هذه الحركات طابعاً مأساوياً في ليبيا، التي يأبى فيها الحاكم الامتثال لمطالب الشعب، مواجهاً ذلك بسفك المزيد من الدماء.

كيف يمكن أن يُفسر ذلك كله؟ وما هي ملامح اليوم التالي؟

هذا ما ستحاول هذه المقالة الإجابة عنه في إشارات تساعد في التوصل إلى فك الرموز، وتساعد على تحليل يوضح الرؤى ليرسم خارطة الطريق إلى بناء مجتمع العدالة والتقدم والحرية والكرامة، في البلدان العربية التي عانت طويلاً تعسف الحاكم الداخلي وقهر الخارج، وتحالف هؤلاء جميعاً لإقصاء المجتمع وإبقائه في دائرة التخلف والجهالة.

أولاً: التحولات الاقتصادية والاجتماعية، وبروز ظاهرة «مجتمع المخاطر»

مع انهيار الاتحاد السوفياتي وسقوط نظام القطبية الثنائية وبروز العالم الأحادي القطبية،

(*) في الأصل ورقة قدمت إلى: الحلقة الحوارية التي أقامها المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق في بيروت بتاريخ ٢/ ٣/ ٢٠١١.

(**) البريد الإلكتروني: m.alhemsh@gmail.com.

الذي انفردت فيه الولايات المتحدة بالهيمنة على النظام العالمي، في محاولة لفرض جدول أعمالها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي على دول وشعوب العالم من خلال الترويج للعولمة ولاقتصاد السوق، تركز نشاط الرأسمالية العالمية في سعي محموم يهدف إلى خلق سوق عالمية واحدة، واقتصاد نمطي واحد، تحكمه قوانين ومعايير منظمة التجارة العالمية ومصالح الشركات المتعدية الجنسيات، وأهواء ومطامع وميول القابعين في «وول ستريت» وكواليس البورصات العالمية.

وقد أدت التحولات الاقتصادية والاجتماعية، المصاحبة لضغوط الانصياع لمتطلبات الالتحاق بالاقتصاد العالمي والاندماج بالعولمة، إلى بروز ظاهرة «مجتمع المخاطر»، أي الانتقال إلى مجتمع تهدّده مجموعة من المخاطر، وتتزايد فيه الفجوة الطبقية بين الأغنياء والفقراء، وتزداد معها معدلات البطالة، خصوصاً بين الشباب، وتتسع دائرة الفقر والحرمان، مع تزايد جيوش العاطلين عن العمل، ويتسع إطار الاقتصاد الأسود، وتزداد الجرائم والاتجار بالممنوعات، ويعمم الفساد، وتترسخ سياسة تهميش الناس والاستئثار بالسلطة التي تزداد تلاحماً مع المال والفساد ومؤسساتهما، ما يهدد السلم الاجتماعي، ويثير مشاعر الغضب المكبوت، ويزيد من احتمالات الانفجار التي تغذيها الأزمات الاقتصادية والمالية، فتعم مخاطر الشك وعدم اليقين بالحاضر والمستقبل، فتقود إلى الإحباط واليأس، في الوقت الذي تعجز الأحزاب والحركات المعارضة التقليدية عن استيعاب المرحلة وتطوير أساليب عملها. وقد أتاح هذا كله الفرصة للشباب لالتقاط اللحظة، والمبادرة إلى إعلان حركات الاحتجاج والثورة، التي استقطبت فئات الشعب المهمَّشة من الطبقات الفقيرة والمتوسطة، فضلاً على جموع المثقفين والمهنيين الذين رفضوا الانخراط في لعبة الأنظمة.

١ ـ مظاهر «مجتمع المخاطر»

إذا كان بعض المجتمعات العربية وصل إلى حالة الانفجار والثورة، فإن باقي المجتمعات العربية ما يزال يعيش في دائرة الخطر، وينتظر لحظة الانفجار. فما هي السمات التي تتميز بها مجتمعات المخاطر في البلدان العربية؟

يمكن لحظ هذه السمات في:

ـ الفقر، وتزايد الفجوة بين الأغنياء والفقراء، وسيادة روح عدم العدالة في توزيع الدخل والثروة، وسلوك الطبقة الجديدة الاستفزازي، وعادات الاستهلاك التفاخري التي بدأت تجتاح المجتمعات العربية.

ـ تزايد البطالة، وانتشارها، خاصة بين الشباب والنساء.

ـ اتساع دائرة الفساد والإفساد في المجتمع.

وقد جاء ذلك كله نتيجة وحصيلة للسياسات الاقتصادية والاجتماعية المتمثّلة في التحول نحو اقتصاد السوق، والإمعان في «لبرلة» الاقتصاد، والانقياد لبرامج الإصلاح الاقتصادي التي

تندرج تحت جدول أعمال «وفاق واشنطن»، وجوهرها السياسة الاقتصادية الليبرالية الجديدة، وسيطرة التحالف (غير المقدس) بين المال والسلطة، وتهميش الفئات الواسعة من الشعب وإبعادها عن ممارسة حقوقها السياسية والاقتصادية.

٢ ـ مؤشرات الفقر

يناقش **تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٩** موضوع الفقر في البلدان العربية، من منظورين: **أولهما** فقر الدخل (الذي يُعرف بمقياس ما يتوافر للإنسان من سلع وخدمات متمثّلاً في الإنفاق الاستهلاكي الحقيقي للفرد)، و**ثانيهما** الفقر الإنساني (الذي يُعرف بمقياس الدخل وبأبعاد أخرى ذات قيمة حياتية، مثل التعليم والصحة والحرية السياسية).

وفي تحليل فقر الدخل، يأخذ التقرير في الحسبان مستويات الفقر الدولية التي تعتمد على دخل يعادل دولارين (خط الفقر المدقع) للفرد يومياً، وخطوط الفقر الوطنية.

في البلدان العربية، كان نحو ٢٠,٣ بالمئة من السكان يعيشون تحت خط الفقر الدولي المحدد بدولارين يومياً[(١)]، وهو ما يعني أن نحو ٣٤,٦ مليون عربي يعيشون في فقر مدقع (٢٠٠٥).

وبتطبيق خط الفقر الوطني، يتبين أن معدل الفقر العام يراوح بين ٢٨,٦ بالمئة و٣٠ بالمئة في لبنان وسورية في حدها الأدنى، ونحو ٥٩,٩ بالمئة في حدها الأعلى في اليمن، ونحو ٤١ بالمئة في مصر.

ويقدّر التقرير من خلال عيّنة تمثّل ٦٥ بالمئة من إجمالي عدد السكان العرب، أن النسبة الكلية لمعدلات الفقر هي في حدود ٣٩,٩ بالمئة. وبالتالي، فإن ٦٥ مليون عربي يعيشون في حالة فقر.

٣ ـ مشكلة البطالة

بحسب بيانات منظمة العمل العربية (٢٠٠٨)، فإن معدل نسبة البطالة في البلدان العربية هو ١٤,٥ بالمئة من القوى العاملة، مقارنة بـ ٦,٣ بالمئة على الصعيد العالمي. وتتوقع منظمة العمل أن يرتفع معدل البطالة إلى ١٦ بالمئة، وأن يصل عدد العاطلين عن العمل إلى ٢٠ مليون في نهاية عام ٢٠١١[(٢)].

وتتفاوت معدلات البطالة المحلية بدرجة ملموسة بين بلد وآخر؛ فهي تتراوح بين ٢ بالمئة في قطر والكويت و٢٢ بالمئة في موريتانيا. إلا أن البطالة في أوساط الشباب تمثّل في جميع الأحوال تحدياً جدياً مشتركاً في كثير من البلدان العربية؛ فهي تصل في الجزائر إلى ٤٦

(١) استند التقرير إلى معطيات سبعة بلدان عربية من فئة البلدان ذات الدخل المتوسط والمنخفض، والتي يمثّل سكانها ٦٣ بالمئة من مجمل سكان البلدان العربية.

(٢) **الحياة**، ٢٨/ ٢/ ٢٠١١.

بالمئة في حدها الأعلى، وفي الإمارات إلى ٦,٣ بالمئة في حدها الأدنى.

وتشير البيانات إلى أن البلدان العربية ستحتاج بحلول عام ٢٠٢٠ إلى تأمين ٥١ مليون فرصة عمل جديدة.

ومعدلات البطالة بين النساء أعلى منها بين الرجال، وهي على أي حال من المعدلات الأعلى في العالم أجمع، وتشير إلى منظومة من التحيزات الاجتماعية المتأصلة ضد عمالة النساء.

وتفسّر اتجاهات العمالة والبطالة في البلدان العربية بثلاثة عوامل:

الأول هو تراجع القطاع العام في ظل الإصلاحات الاقتصادية الهادفة إلى الخصخصة والانفتاح.

الثاني هوعدم قدرة القطاع الخاص على خلق فرص عمل جديدة وكافية.

الثالث هو مستوى التعليم ونوعيته وعدم قدرته على تخريج ما تحتاج سوق العمل إليه.

ولعل من المفارقات الحاصلة في موضوع العمالة والبطالة، أن في الوقت الذي تتزايد طوابير العاطلين عن العمل في البلدان العربية، تستخدم بلدان الخليج النفطية حوالى ١٤ مليون عامل أجنبي.

إن البطالة والفقر هما البؤرة التي تتوالد فيها مشاعر الغضب والإحباط، وتضع المجتمع أمام مختلف الاحتمالات الضارة والمعيقة لتقدمه، خاصة أن ذلك يترافق مع:

ـ تدهور الحالة الصحية والتعليمية.

ـ تدهور وضع الخدمات الاجتماعية.

ـ تدهور حالة البيئة، وإجهاد مصادر المياه، وانتشار الجفاف والتصحر.

ـ الضغوط الديمغرافية.

ـ انكشاف حالات النهب المنظَّم للثروات الوطنية، واتساع حجم الاقتصاد الأسود والعشوائيات، في مقابل البذخ والاستهلاك المفرط، وإقامة القصور والأحياء المترفة في تحدٍ واضح لمشاعر الناس وآلامهم.

٤ ـ توزيع الدخل

يرتبط تطور الفقر بمعدلات النمو المحققة من جهة، وبتطور هيكل توزيع الدخل من جهة ثانية، ذلك أن ارتفاع معدلات النمو لا يؤدي إلى تحسن أوضاع الفئات الفقيرة في المجتمع، إلا إذا صاحبته إعادة توزيع الدخل والثروة لصالح تلك الفئات. ومن شأن سوء توزيع الدخل أن يؤثر سلباً في معدلات الفقر، وهو أيضاً يؤدي إلى فقدان زيادة معدلات النمو، التي من أهم أهدافها الارتقاء بالأوضاع المعيشية وتحسين أداء الاقتصاد ومؤشراته الكلية.

وقد وصل متوسط «مُعامِل جيني» في البلدان العربية إلى ٣٩,٥ بالمئة[٣]، بينما يبلغ أكثر من ٤٠ بالمئة في كثير من الدول النامية، خاصة في أفريقيا وأمريكا الجنوبية.

طبعاً، إن هذا المتوسط يخفي حقيقة التفاوت بين البلدان العربية؛ فقد وصل هذا المُعامِل إلى ٤١,٣ بالمئة في تونس (عام ٢٠٠٥)، و٦٤,٣ بالمئة في جزر القمر (عام ٢٠٠٤)، و٤٠,٦٣ بالمئة في المغرب (عام ٢٠٠١)، و٣٢,١٤ بالمئة في مصر (عام ٢٠٠٥)، و٣٦ بالمئة في لبنان (٢٠٠٥)، و٣٣,٨ بالمئة في سورية (٢٠٠٦)، و٣٨,٣ بالمئة في الإمارات.

ونظراً إلى عدم توافر مؤشرات دقيقة عن توزيع الدخل في كل بلد من البلدان العربية، يتم اللجوء إلى قياس عدالة التوزيع أو الرفاه من خلال توزيع الإنفاق الاستهلاكي في مسوحات ميزانية الأسرة (رغم الثُّغَر العلمية والموضوعية في هذه المسوحات)، التي تبين[٤] أن خُمس السكان الأفقر في البلدان العربية يحصل على ٦,٧ بالمئة من الإنفاق، بينما تبلغ حصة الخُمس الأكثر ثراء ٤٧,٢ بالمئة. ويبلغ متوسط نسبة حصة أفقر ٢٠ بالمئة إلى أغنى ٢٠ بالمئة من السكان في مجموعة البلدان العربية، حوالى ٨,٣ بالمئة، في حين تتجاوز هذه النسبة ١٠ بالمئة في الدول الإفريقية جنوب الصحراء، وفي مجموعة دول أمريكا اللاتينية.

ثانياً: «الدولة الرخوة» وأمن الإنسان العربي

يُنسب تعبير «الدولة الرخوة» إلى عالم الاقتصاد السويدي الشهير ميردال. وقد استعار د. جلال أمين هذا التعبير في وصفه لما آلت إليه الدولة في مصر في عهد مبارك. وهذا النوع من الدول هو سر البلاء الأعظم، وسبب رئيسي من أسباب الفقر والتخلف؛ فالدولة الرخوة تصدر القوانين ولا تطبّقها، ليس فقط بسبب ما فيها من ثُغَر، بل لأنها تفتقد من يحترم القانون؛ الكبار لا يأبهون له لأن لديهم من المال والسلطة ما يحميهم منه، والصغار يتلقون الرشى لغض البصر عنه، ويعم الفساد الذي تشجعه، والذي يزيد انتشاره، رخاوة الدولة.

والدولة الرخوة ضعيفة تجاه ما يُطلب إليها من الخارج، لكنها قوية شرسة في مواجهة الداخل، وهو ما يهدد أمن الدولة بإضعافها تجاه متطلبات الخارج، وأمن المواطن، بتعريضه لشتى أنواع القهر والاضطهاد والعزل والإقصاء.

في معرض الحديث عن أمن الإنسان العربي، يطرح **تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام ٢٠٠٩** سؤالاً حول ما إذا كانت «الدولة العربية» داعمة لأمن الإنسان العربي أم لا؟

وللإجابة عن هذا السؤال، يناقش التقرير أداء البلدان العربية وفقاً لمعايير تمتّع الدول

(٣) جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠١٠** (أبو ظبي: صندوق النقد العربي، الدائرة الاقتصادية والفنية؛ القاهرة: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، ٢٠١٠)، ص ٢٩-٣١، ويقيس مُعامِل جيني حالة توزيع الدخل وتقع قيمته بين الصفر (حالة العدالة الكاملة) والواحد الصحيح أو ١٠٠ بالمئة (حالة عدم العدالة القصوى).

(٤) المصدر نفسه، ص ٣١، الجدول الرقم (٨).

بمقومات الحكم الرشيد، ويحلل ما إذا كانت تلك ا البلدان تحوز رضاء مواطنيها، وتساند حقهم في الحياة والحرية، وتضمن لهم هذا الحق، وتحميهم من العدوان.

يعتمد التحليل على أربعة معايير هي:

ـ مدى قبول المواطنين لدولتهم.

ـ التزام الدولة بالعهود الدولية الخاصة بحقوق الإنسان.

ـ كيفية إدارة الدولة احتكارها حق استخدام القوة والإكراه.

ـ مدى قدرة الرقابة المتبادلة بين المؤسسات على الحد من إساءة استخدام السلطة.

ويخلص التقرير إلى أن حالات من التقصير الكبير والمتمادي في تطبيق هذه المعايير، كثيراً ما تجتمع لتجعل الدولة مصدراً يهدد أمن الإنسان، بدلاً من أن تكون سنداً له.

إن احتكار فئة معيّنة في «الدولة العربية» للعمل السياسي، وتطبيق أحكام قانون الطوارئ، إلى جانب المعاناة الاجتماعية وانعدام الأمن الاقتصادي والأمن الغذائي والصحي، وضعف الخدمات العامة وخاصة التعليم، واتساع دائرة الفقر، وانتشار البطالة، جميع هذه العوامل تضعف الشعور بالمواطَنة والانتماء، وتهدد الهوية الوطنية والقومية. وهذه جميعها من عوامل تشكيل المناخ المناسب، والظروف المؤاتية لبلورة تيارات من الغضب الشعبي الذي يشكّل الدافع الثوري للنقمة والاحتجاج على الأنظمة العربية.

وإذا كانت الدول النفطية قادرة على امتصاص الآثار السلبية لسياساتها الاقتصادية (مؤقتاً)، باستخدام عوائد تصدير النفط، فإن ذلك غير ممكن في البلدان العربية غير النفطية، التي تهدد الأوضاع الاقتصادية والمخاطر الاجتماعية مجتمعاتها، وتشكّل الأرضية الخصبة لانتشار الأمراض الاجتماعية، وتصاعد العنف الجنائي والسياسي، في الوقت الذي يزداد الشعور بالمرارة والغبن، اللذين تغذيهما الممارسات اليومية للفئات الحاكمة في تحالفها مع طبقة ما يدعى رجال الأعمال، الذين ارتبطت مصالحهم بدورة رأس المال العالمي ومصالح الخارج.

ثالثاً: الدروس.. وإلى أين؟

١ ـ أثبتت الانتفاضات والاحتجاجات والثورات التي بدأت في تونس وامتدت إلى مصر واليمن والبحرين وليبيا والأردن والجزائر وعُمان، وغيرها من البلدان العربية، وحدة معاناة الشعوب العربية في كل مكان، ووحدة المشاعر والطموحات. كما أنها أثبتت الإجماع على رفض الواقع الذي تعيشه المجتمعات العربية، والرغبة العميقة في التغيير بعد أن وصلت هذه المجتمعات إلى مرحلة الخطر. ومع تفكك وتحلل الأحزاب والحركات السياسية التقليدية، التي هي الوجه الآخر للأنظمة القائمة، كانت مبادرة الشباب بالإقدام على إعلان رفض الواقع، والأمل في التغيير من خلال وقفات الاحتجاجات السلمية التي جابهتها الأنظمة، وهو ما أدى إلى تصاعد المطالب، وبالتالي التفاف باقي فئات الشعب حول الاعتصامات ووقفات الاحتجاج

والتظاهرات والثورة.

٢ ـ إن اعتماد الأنظمة الفاسدة في البقاء المديد في السلطة على المؤسسة العسكرية والأمنية، وعلى تحالفها مع الفئات المستفيدة التي نشأت في كنفها (ما يدعى رجال أعمال)، لم يَعُد كافياً لبقائها في السلطة؛ فقد ثبت أن هذه الجهات لا تستطيع ضمان استمرار الأنظمة إلى الأبد، كما لم تَعد العائلة أو العشيرة أو القبيلة كافية لضمان الاستمرار. ولم تَعُد مؤسسة الفساد قادرة على حمايتها، وأن إرادة التغيير أقوى من الجميع.

٣ ـ لقد وقف الغرب (وعلى رأسه الولايات المتحدة) مندهشاً في البداية، رافضاً أن يصدق ما يجري، لكنه بدأ بعد استفاقته من الصدمة العمل سريعاً من أجل استيعاب الحدث وتحويله لصالحه. مستفيداً من أمرين: **أولهما** أن «شباب الثورة» لم يكن لديهم برنامج سياسي واضح، ولم يكن لديهم تصور كامل عن متطلبات اليوم التالي (ينطبق ذلك على ثورتي تونس ومصر)، و**ثانيهما** وجود بذور وبقايا الأنظمة فاعلة، وإن بدا أنها تراجعت، وهنا يبرز دور الانتهازيين والمنتفعين الجدد، الذين يحاولون قطف ثمار الثورة وتحويلها لصالحهم، مستفيدين من الفراغ السياسي الذي يحدثه إزاحة النظام القديم ورموزه.

لقد أدرك الغرب (وعلى رأسه الولايات المتحدة) أن تحالفه ودعمه للأنظمة الاستبدادية لم يعودا كافيين لضمان استمرار هيمنته على المنطقة العربية. ولهذا سارع إلى التخلي عن تلك الأنظمة ليضع يده على الأنظمة البديلة، ويرسم لها برامج الإصلاح التي تندرج في سياق تنفيذ مخططاته وبرامجه، للحفاظ على دوره المرسوم في المنطقة، وليضمن عدم قيام أنظمة معادية للغرب ولإسرائيل، مستعيناً ببقايا النظام القديم، وبـ«المتطوعين الجدد»، وبالمصنّعين في المؤسسات الدولية، الجاهزين للاستخدام. لقد تعامل الغرب مع العرب بالاستعلاء والانتهازية، ولا بد أن تعلمه الثورة والوقائع الجديدة كيف يتعامل مع الشعوب، بعيداً عن النفاق والهيمنة والاستعلاء.

٤ ـ أثبتت وقائع الثورة في تونس ومصر خاصة، أن التأخير في إدخال الإصلاحات على الأنظمة يزيد من كلفة الإصلاح للأنظمة وللمعارضين وللبلاد. وكلما تأخرت الأنظمة في الإصلاح وتلبية رغبات الناس، ارتفع سقف المطالب، وزادت صعوبة الإصلاح، لتنفتح أبواب التغيير الشامل. لكن غياب البرنامج السياسي والقيادة الموحدة، ربما يساعد «الثورة المضادة» على الانقضاض على الثورة وتحويل مسارها.

ويبدو أن شباب الثورة في مصر خاصة، انتبهوا إلى ذلك، فوحدوا جهودهم. وهم يعملون الآن على تحديد مطالبهم وتوحيدها والتقدم بها إلى المجلس العسكري كحزمة واحدة، وهو ما يبشر بإمكانية تحقيق أهداف الثورة كاملة، ليس في إزاحة النظام القديم ورموزه فقط، وإنما في بناء نظام جديد يحول دون إجهاض الثورة أو انحرافها، ويضع حداً للتساؤل حول دور المؤسسة العسكرية، وحول ما إذا كان من الممكن الاطمئنان إلى هذا الدور.

٥ ـ أصبح واضحاً ارتباط الأوضاع السيئة في البلدان العربية، والتخلف الذي تعيشه

مجتمعاتها، بوجود أنظمة موالية للغرب وتدور في فلكه وتتدرج في برامجه، وهي إما أن تكون قد عقدت صلحاً مع إسرائيل، وإما أنها تقيم علاقات تجارية دبلوماسية معها، سرية أو علنية، وإما أن تكون ساعية إلى سلام زائف. وقد آن الأوان، مع الثورة والاحتجاجات على الأوضاع السيئة التي تعيشها المجتمعات العربية، أن يتم التركيز على الربط بين الأنظمة الفاسدة، وسياساتها الفاسدة، والفئات المحلية المرتبطة بالغرب والموالية لبرامجه الاقتصادية والسياسية، ولاستراتيجيته القائمة على عنصرين أساسيين: ضمان وجود إسرائيل واستمرارها، والسيطرة على النفط وعوائده.

٦ ـ أصبح من الضروري منهجة العمل في الأوساط الثقافية والإعلامية والشعبية، من أجل دعم الثورة في تونس ومصر (خاصة)، وفي رفدها بالتشجيع والعزيمة والنصح، في مواجهة التيارات المعادية وعمليات الالتفاف عليها والانقضاض على إنجازاتها. إنها فرصة تاريخية، لن تتكرر في المدى المنظور، لذا فإن واجب جميع القوى الخيّرة في الأمة المحافظة على زخم الثورة ورعايتها، والدفاع عنها واحتضانها، والعمل على إضعاف القوى المعادية لها، والتصدي لقوى الثورة المضادة التي بدأت تعمل للإجهاز عليها.

٧ ـ بانتصار ثورة تونس، يمكن أن تكون بؤرة الاستقطاب لاستعادة المغرب العربي بكامله إلى القضية العربية، كي يساهم في بناء الحضارة العربية الجديدة. وبانتصار ثورة مصر، تستعاد مصر إلى أمتها رمزاً للتقدم كي تأخذ دورها في قيادة عملية التغيير، والنهوض بالمشروع العربي الحضاري ■